إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا والدول العربية ومتطلبات الحد منها

د/ محمد زيدان– جامعة الشلف–

مقدمة:

بدأ الاهتمام بقضية الأمن الغذائي على المستوى العالمي منذ بدايات السبعينيات من القرن العشرين بسبب المجاعات التي حدثت في إفريقيا، وحظيت هذه المشكلة باهتمام عالمي متفاوت، خاصة في الفترة 1986-1990، إلا أن التخلي عن دراسة الأمن الغذائي يرجع لطبيعة المجاعات التي سادت إفريقيا بسبب تكرار الجفاف في فترة الثمانينيات، وبسبب الحروب في فترة التسعينات من القرن الماضي.

وتمثل قضية الأمن الغذائي على مستوى العالم واحدة من القضايا التي تجسد غياب العدالة بين بني البشر، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، ففي الوقت الذي تنعم فيه حيوانات البلدان المتقدمة بطعام تتوافر فيه مواصفات غذائية كاملة، وفي حين ينفق العالم على التسليح ما يتجاوز 800 مليار دولار سنويا، لا يجد البشر طعاماً في البلدان النامية وخاصة بلدان إفريقيا، وتكتسي قضية الأمن الغذائي على الصعيد الإفريقي والعربي بعداً خاصاً، إذ تتشابك فيها الأسباب السياسية ومطامع البلدان المتقدمة في استمرار الصراع من أجل نهب الثروات، فضلاً عن الأسباب الطبيعية من انتشار ظاهرتي الجفاف والتصحر.

وعليه ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على إشكالية الأمن الغذائي في القارة الأفريقية وفي الدول العربية ومتطلبات الحد منها وفق المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي.

المحـور الثـاني: تحـديات الأمـن الغـذائي فـي إفريقيـا و الـدول العربية.
المحور الثالث: متطلبـات الحـد مـن إشـكالية الأمـن الغـذائي فـي إفريقيا والدول العربية.

المحور الأول- مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي

أولا- مفهوم الأمن الغذائي:

يعنـى الأمـن الغـذائي تـوافر الأغذيـة بكميـات وافيـة، وتـوافر إمدادات غذائية كافية لتلبية الحاجات الاستهلاكية، ويشير استقرار الإمدادات إلى الحد من احتمال انخفاض استهلاك الأغذية، في السنوات أو المواسم الصعبة، إلى ما دون المتطلبات الاستهلاكية، أما إمكانية الحصول على الإمدادات فتشير إلى حقيقة مؤداها أنه حتى في حالة وفرة الإمدادات يظل كثير من السكان جياعا لأنهم فقراء وغير قادرين على إنتاج أو شراء ما يحتاجونه من غذاء، وعلاوة على ذلك، فحتى إذا كان في الإمكان تلبية الحاجات الغذائية عن طريق استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة أو إصابة الظروف البيئية بالتدهور فليس هناك ضمان للأمن الغذائي في المدى البعيد.

الأمن الغذائي هو أن تنتج كل دولة أكبر قدر من احتياجاتها الغذائية بالطريقة الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلعة الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وعلى أن تكون منتجاتها منافسة للمنتجات الأجنبية [1].

ويمكن أيضا تعريف الأمن الغذائي على مستويات مختلفة بالنسبة للعالم ككل، أو بالنسبة للدول أو الأقاليم أو الأسر، كل على حدة، وفى المحصلة النهائية الأمن الغذائي يهم الفرد أو الأسرة، والعامل الرئيسي الذي يحدد الأمن الغذائي هو القوة الشرائية - الدخل المعدل بحسب قيمة ما يمكن أن يشتريه، كذلك فإن القيمة الشرائية على المستوى القومي - وهى مقدار النقد

الأجنبي المتاح لسداد قيمة الواردات الغذائية، معدلا بحسب السعر الواجب دفعه - يعد من العوامل الرئيسية التي تحدد الأمن الغذائي على المستوى القومي [2].

- **الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة**(FAO): هو حصول جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبى حاجاتهم وأذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة، ويتضمن هذا التعريف ثلاثة أبعاد للأمن الغذائي هي توافر الإمدادات، واستقرارها، وإمكانية الحصول عليها [3].

- الأمن الغذائي هو توفير احتياجات المجتمع من متطلبات الغذاء الأساسية من أجل حياة الإنسان، بما يضمن له حداً أدنى من هذه المتطلبات بشكل منتظم ومستديم، لجميع الأفراد في حدود دخولهم المتاحة، ولا يعني الأمن الغذائي وجود الطعام في الأسواق فحسب، بل إن الموقف الصحيح للأمن الغذائي ينطوي على تساؤل هو: هل يقدر الناس على شراء الطعام المتوافر في الأسواق؟ وبمعنى آخر هل يمكنهم شراء ما يكفيهم من طعام جيد لهم ولجميع أفراد أسرهم في حدود قدرتهم الشرائية؟ [4].

- الأمن الغذائي هو توفير وسائل وإمكانية حصول كل الأفراد على غذاء كاف، يحقق كلاً من رغبات المستهلك وقدرته على ممارسة حياة نشطة وصحية [5].

- الأمن الغذائي هو حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من الناحية التغذوية وآمن (الجودة والكمية والتنوع) لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة [6].

ثانيا- أهمية الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية وجهان متلازمان وضروريان للاقتصاد لا يمكن الفصل بينهما ولا يتحقق أحدهما إلا بالآخر، ولا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستمر وبوتيرة جيدة،

دون تطوير القطاع الزراعي وحل مشكلة الأمن الغذائي بأسرع الطرق وأمثلها، فبوسعنا زيادة مساحة الأراضي الزراعية، وبوسعنا رفع الإنتاجية في القطاع الزراعي، وبوسعنا رفع إنتاجية العمل المتدنية جداً وذلك إذا عمدنا إلى التدريب والتأهيل المستمرين.

إن توفير الغذاء بأسعار شعبية مدعومة للجميع يسمح بزيادة إنتاجية العمل في كل القطاعات الاقتصادية، فالأجر والدخل الذي يحصل عليه غالبية المشتغلين لا يسمح إلا باستغلال جزء ضئيل من طاقات العمل الكامنة العقلية والفيزيولوجية، والاكتفاء الذاتي يسمح بتحرير وتثمير هذه الطاقات الكامنة.

ثالثا-أسباب انعدام الأمن الغذائي:

تتعدد أسباب انعدام الأمن الغذائي تبعا لأبعاد رئيسية وهي إما بعد سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، نوردها في ما يلي:

1- البعد السياسي: من هذا البعد نجد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي.

أضف إلى ذلك الحروب التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة، والحصار الذي يفرض على أي بلد سيؤثر على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار، وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم والمحدودة وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق، وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل - والملبس).

بالإضافة إلى أن إتباع سياسة معينة ومجحفة في بعض المجتمعات تكون السبب في انعدام الأمن الغذائي، خلال امتلاك

بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر.

2- البعد الاقتصادي: يظهر من خلال بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التأثير المباشر على المجتمع وأفراد المجتمع مثل:

- عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع.
- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل (البترول - الزراعة - الأنهار) استغلالاً عقلانيا يكون فيه بالتالي معدل استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج.
- عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع لزيادة دخل المجتمع وأفراده و تحسين مستوى ثروة الأمة.
- عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات وبعضها البعض.

3- البعد الاجتماعي: يظهر هذا من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها، هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع:

- كعدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع.
- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع.
- عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر.
- عدم الاهتمام بالمجتمع الريفي.

رابعاً-الأمن الغذائي والعولمة:

لقد تطوّر اقتصاد السوق ولاسيما بعد فشل الأنظمة الشيوعية إلى ما أصبح يسمى بالعولمة، التي تتميز بتشابك المصالح والعلاقات الدولية لاسيما في المجال الاقتصادي، ثم عمّ جميع الميادين تقريبا كنتيجة تبدو طبيعية للثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وقد تسارع نسقها في العقد الأخير ورفعتها الدول الغنية شعارا، كثيرا ما قُدّم حلاّ يكاد يكون سحريا لقضايا التخلف والفقر في العالم، وذلك بفضل ما تمّ التبشير به من رفع نسب النموّ وتحقيق التنمية و الأمن الغذائي للجميع[7].

لكن شتان ما بين الشعار والواقع، فجميع التقارير تؤكد عكس ذلك، فالعولمة لم يستفد منها إلا الأغنياء إذا ما استثنينا بعض من البلدان النامية.

فخلال هذه الفترة، أي منذ بداية التسعينات، حيث أخذ نسق العولمة في التسارع، تقلص الناتج الداخلي العالمي، واتسعت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة وزادت الفجوة الغذائية في الدول النامية، وتزايد عدد الفقراء في العالم إذ فاق المليارين من البشر، وقد تزايد عددهم حتى في أغنى البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة سوء التوزيع فقد ارتفع عدد المعوزين سنة 2001 من 32.9 مليون معوز إلى 34.6 أي بزيادة 1.7 مليون معوز في سنة واحدة.

وقد بينت التجارب أن تحقيق النموّ لا ينجر عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصحبه توزيع عادل نسبيا، فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نموّ عام محترم لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد المعوزين الذين يعشون تحت الخط الأحمر، في نفس الفترة زيادة قدرت بمئة مليون معوز جديد.

يمكن القول إجمالا أن العولمة قد حققت لبعض البلدان نموّا اقتصاديا وزيادة ثروة، لكنها زادت في نسبة انعدام الأمن الغذائي للبلدان النامية وعلى رأسها البلدان الأفريقية وخلقت نوع من

الطبقية حتى في المجتمعات الغنية، حيث زادت من فقر شرائح من المجتمع لم تشملها ثمار النمو ولم تتحول إلى تنمية بشرية.

ولعل هذا ما يبرّر ظهور حركات تناهض العولمة الوحشية وتعمل من أجل عولمة بديلة أو عولمة ذات وجه إنساني كما وصفتها "ماري روبنسون"*، لأن العولمة مسار طبيعي وليست خيارا، فجوهر القضية ليس أن نكون معها أو ضدها وإنما أن نوظفها لصالح الجميع، وهو أمر غير مستحيل وإنما يدعونا إلى التفكير في الحلول الناجعة لتحقيق الأمن الغذائي.

خامسا- حالة الأمن الغذائي في العالم:

من أجل توصيف حالة العالم "غذائياً" فإن لغة الأرقام تقدم المزيد من التفاصيل عن حالة الهزال التي تنتاب العالم النامي، فهو يضم 777 مليون نسمة يعانون الجوع وسوء التغذية، ويموت من هؤلاء شخص كل 3.6 ثانية أي حوالي 24 ألف شخص يومياً، أغلبهم من الأطفال نتيجة مضاعفات سوء التغذية، ولم تنجح في الفترة الأخيرة سوى 22 دولة في محاربة الجوع من أصل 99 دولة تنتشر فيها هذه الظواهر، وفي مقدمة الدول التي تعاني من هذه الظاهرة الهند التي تضم أكبر عدد من الجياع في العالم، ونتيجة الأوضاع الاقتصادية والبنية الأساسية الخربة في معظم دول العالم النامي، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة أن مليار نسمة من سكان الأرض محرومون من المياه النقية يموت منهم حوالي ثلاثة ملايين شخص سنوياً.

سادسا-أسس قيام الأمن الغذائي:

لتحقيق الأمن الغذائي لابد من توافر عدة مقومات نذكر منها:

1- توافر الأغذية: إن توفير الغذاء يتطلب من كل بلد أن يكون قادرا على إنتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادرا على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة عادلة[8].

ولكي توفر الأسر الغذاء، لا بد أن تمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التي تحتاجها وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لجميع أفراد الأسرة طوال العام.

2- القدرة على الحصول على الأغذية: إن القدرة على الحصول على الأغذية عنصر هام، لأنه حتى إذا توافرت كميات كافية من الأغذية، فإن جميع الأفراد أو الأسر الزراعية تحتاج إلى فرص الحصول على هذه الأغذية من الناحية المادية والاقتصادية، وتؤثر جميع الخطوات في نظام الأغذية في القدرة على الحصول عليه إلا أن الخطوات التي تؤثر فيها بصورة مباشرة فتشمل نقل الأغذية وتصنيعها أو بيعها فضلا عن تناول الأغذية، وتشمل العوامل التي تؤثر في القدرة على الحصول على الأغذية النقود التي تتوافر للناس لشراء الأغذية والبذور وغير ذلك من الإمدادات الزراعية والحيوانات وملكية الأراضي ونقل الأغذية إلى الأسواق وأسعار الأغذية، وعلاوة على ذلك فان سوء حالة الأمن في إحدى المناطق يمكن أن يقلل من القدرة على الحصول على الأغذية، حيث أن الناس قد يصابوا بالخوف من الانتقال إلى بعض المناطق أو المجتمعات أو خارجها أو حولها نتيجة للحروب والعصابات وغير ذلك من الأخطار التي تهدد الأمن، ويمكن زيادة القدرة على الحصول على الأغذية من خلال تحسين قدرات الكسب لدى جميع الناس فضلا عن تحسين الخدمات الحكومية (الطرق وشبكات النقل) واتفاقيات التجارة الدولية[9].

3- استخدام الأغذية: ونعني هنا أن يتناول الناس مجموعة متنوعة من المغذيات بالكميات المناسبة في الأوقات و بالطريقة الصحيحة للحصول على ما يكفيهم من طاقة لممارسة حياة ملؤها الصحة والنمو.

وتوافر الأغذية عموماً في العالم ليس مشكلة، فحتى في البلدان النامية زاد نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبة 18% في

المتوسط خلال عقد الثمانينات، ويوجد ما يكفي من الأغذية لتزويد كل شخص في العالم بحوالي 2500 سعر حراري يومياً، وهو قدر يتجاوز الحد الأدنى الضروري بمقدار 200 سعر حراري، لكن المشكلة تكمن في سوء توزيع الأغذية وفي نقص القدرة الشرائية، فهناك حوالي 800 مليون نسمة في العالم يعانون الجوع، وفي إفريقيا جنوب الصحراء يعاني حوالي 240 مليون شخص من سوء التغذية، وفي جنوب آسيا يولد 30% من الأطفال وهم ناقصون في الوزن، وهذه نسبة عالية جداً ودليل محزن على عدم كفاية إمكانية الحصول على الغذاء لاسيما بالنسبة للمرأة التي كثيراً ما تكون آخر من يأكل في الأسرة[10].

المحور الثاني – تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا و الدول العربية:

على الرغم من أهمية قضية الأمن الغذائي على المستوى الإنساني، فإننا نلمس تجاهلاً عالمياً لتفاقمها في إفريقيا والدول العربية، فالمشكلة لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي نتيجة طبيعية لمناخ عدم الاستقرار الذي تشهده إفريقيا في العديد من بلدانها وبعض الدول العربية (خاصة بلدان الشرق الأوسط)، ولم تكفّ بعد الدول المتقدمة عن العبث بمصير هذه الدول من إذكاء روح الحروب والفتن، من أجل تحقيق مصالحها وهيمنتها، ولكن من الأهمية بمكان أن نشير إلى مسؤولية الحكام عن استمرار هذا الوضع، فالعقل والمنطق يسلمان بأن هناك حاجات ضرورية لا يمكن للإنسان أن يستغني عنها، وفي مقدمتها الطعام والشراب الآمن والكافي لاحتياجات الإنسان منهما، وهو الأمر الذي يتعارض مع ممارسات تجار الحروب في إفريقيا.

أولاً-أسباب الفجوة الغذائية في إفريقيا والدول العربية: يعود ظهور الفجوة الغذائية في القارة الإفريقية و في بعض الدول العربية إلى عدة أسباب نذكر أهمها فيما يلي:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم، وهو الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد سكان إفريقيا والوطن العربي خلال ربع قرن.
- انخفاض متوسط دخل الفرد وتباين توزيعه.
- سيادة النمط الاستهلاكي وهو نمط يمثل فيه الغذاء المادة الاستهلاكية الرئيسة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توجيه أي زيادة في الدخل إلى الطلب على الغذاء أكثر من أي سلعة أخرى.
- سوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة، حيث يبلغ حجم الأراضي المستغلة بالفعل في الإنتاج الزراعي حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة ناهيك عن ظاهرة الانجراف والتصحر.
- التوزيع المتباين للخيرات الطبيعية حيث تتوفر بعض من هذه الدول على خيرات طبيعية كبير وتفتقر الأخرى إلى معظم الخيرات وخاصة المياه.
- سيادة أسلوب الإنتاج العائلي حيث يتبع في هذا الأسلوب الاعتماد على زراعة الكفاف الموجهة للاكتفاء الذاتي.
- تمثل إنتاجية الأراضي المزروعة المؤشر الحقيقي لكفاءة استخدامها ولنتائج النشاط الإنتاجي الزراعي، ونظرا لضعف إنتاجية هذه الدول بسبب الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج وتدهور المستوى التقني للعاملين في المجال الزراعي وعدم الاعتماد على استخدام مستويات تكنولوجية عالية.
- زحف اليد العاملة من الريف إلى المدن تاركين بذلك القطاع الزراعي الذي يعد أقل ربحية علة حساب القطاع الصناعي.
- ضعف الاستثمار في مجال البحوث الزراعية وعدم استقرار السياسات الزراعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.

- تزايد عدد العاملين في القطاع الزراعي بنسبة أقل من المتوسط العالمي، وفي بعض الدول الزراعية تناقصت نسبة العاملين في القطاع الزراعي نتيجة الهجرة بأنواعها [11].
- تناقص مساحة الغابات، وعمليات استصلاح أراض جديدة وإدخالها في مجال الإنتاج الزراعي لم يواكب الزيادة السكانية الأمر الذي يعبر عن محدودية هذا المورد الطبيعي وقضية الماء ليس أحسن حالا من الأرض.

ثانياً- تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا: هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي في القارة الإفريقية نورد أهمها في مايلي :[12]

1- الفقر المائي:

يشير تقرير للأمم المتحدة إلى أن هناك 40 دولة في العالم وردت في قائمة الدول التي تعاني من أزمة المياه، نصفها دول إفريقية، وتضم القائمة الخاصة بـ 13 دولة الأكثر معاناة وتضرراً من أزمة المياه، 9 دول إفريقية هي: جامبيا، جيبوتي، الصومال، مالي، موزمبيق، أوغندا، تنزانيا، أثيوبيا، إريتريا. ويكاد المرء لا يصدق أن سكان تلك الدول الإفريقية يعيشون على أقل من 10 لترات من الماء (أي 2.6 جالون) للمواطن يومياً، وهي ظروف يائسة جداً مقارنة بسكان بقية الدول المتضررة من الأزمة التي كان متوسط نصيب الفرد اليومي في استخداماته للمياه قد بلغ 30 لترًا (أي 8 جالونات).

والمنافسة على الموارد المائية المحدودة بين احتياجات الحضر والصناعة من ناحية، والإنتاج الزراعي من ناحية أخرى، تعتبر غير عادلة لأن عائد المتر المكعب من المياه كمدخل في الصناعة أو الاستخدامات الحضرية كان وسيظل أعلى عائداً من استخدامه في الزراعة، ومنه فإن مناهج تكثيف مدخلات الإنتاج الزراعي وميكنة الزراعة بهدف تحقيق زيادة رأسية من الإنتاج الزراعي

وخاصة الغذاء، أمر محفوف بمخاطر عالية، خاصة وأن الأرض القابلة للزراعة في إفريقيا لا تتعدى 10%، و بالتالي فالأراضي الزراعية المتاحة ليست في حد ذاتها المورد الحاكم الرئيس للتنمية الزراعية، بل إن الموارد المائية المتاحة هي مفتاح التنمية الزراعية في إفريقيا، فالافتقار إلى الماء هو القيد الرئيس لجهود توسع العالم في زيادة الإنتاج الغذائي.

2- الحروب والأمن الغذائي في إفريقيا:

تعد الصراعات والحروب داخل إفريقيا أحد أهم الأسباب في تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، فمنذ استقلال الدول الإفريقية وهي في صراع مستمر بسبب هذه الحروب، مما أودى بحياة مئات الآلاف من أبنائها وشرد الملايين منهم كنازحين أو لاجئين، كما شلت التنمية، مما أدى إلى حدوث مجاعات نتيجة نقص الغذاء في كثير من دول القارة.

ويرصد العديد من النتائج الوخيمة للصراعات والحروب الداخلية لدول القارة الإفريقية في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السيئة، مثل دخول إفريقيا القرن الواحد والعشرين كأفقر قارة وأقلها نمواً، فإفريقيا تنتج أقل من 2 % من الناتج المحلي العالمي، على الرغم من أنها تشكل 12.5 % من إجمالي سكان العالم؛ فحسب إحصاءات عام 1998 يبلغ الناتج المحلي لإفريقيا ككل 535 مليار دولار، بينما يصل الناتج المحلي لإيطاليا وحدها إلى 1171 مليار دولار أي ضعف إفريقيا بدولها البالغ عددها نحو 56 دولة، وفي بداية الألفية الثالثة نجد أن ما يزيد على 50% من سكان إفريقيا لا يزالون يعيشون على حافة الفقر المستمر وسوء التغذية ونقص الغذاء والأمراض والسكن غير اللائق، ويعيش الفرد الإفريقي سنوياً بمتوسط دخل يبلغ نحو 668 دولاراً، وهو ما يعادل أقل من 3 % من الدخل الذي يعيش عليه الفرد الأمريكي.

وبدأ الاهتمام بقضية الأمن الغذائي على المستوى العالمي منذ بدايات السبعينيات بسبب المجاعات التي حدثت في إفريقيا، وحظيت هذه المشكلة باهتمام عالمي متفاوت، ويعتبر العصر الذهبي لهذا الاهتمام هو الفترة ما بين عام 1986- 1990، إلا أن التخلي عن دراسة الأمن الغذائي يرجع لطبيعة المجاعات التي سادت إفريقيا بسبب تكرار الجفاف في الثمانينيات، أما التسعينات فقد كان بسبب الحروب.

3-الأسباب البيئية:

تعاني إفريقيا من مشكلات الفقر الغذائي، حيث يعاني ثلثا القارة من نقص الغذاء اللازم لشعوبها، وذلك حسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام 1995، وقد تصاعد عدد السكان الذين لا يحصلون على احتياجاتهم الغذائية في إفريقيا من 100 مليون نسمة في الستينيات إلى ما يزيد على 200 مليون نسمة في عام 1995، ويتوقع لدول القارة أنها لن تستطيع توفير الغذاء إلا لنسبة لا تتجاوز 40 % من سكانها عام 2025.

والمشكلات البيئية سوف تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن، إذ يتم الاعتماد بصورة أساسية على النشاط الزراعي كمصدر للدخل القومي، وكمهنة يمتهنها أكثر من 60 % من سكان القارة، ويعد تدهور التربة خطراً محدقاً يهدد حياة سكانها، وفي الفترة 1950- 1990 قدرت الدراسات على أن ما يزيد على 500 مليون هكتار من الأراضي الزراعية تأثرت بالصور المختلفة لتدهور التربة مثل الرعي الجائر وإزالة الغابات وتراكم الملوثات الكيميائية وعمليات الإدارة غير الرشيدة للتربة، وتشير الدراسات أيضاً إلى أن القارة سوف تفقد نصف إنتاجيتها من المحاصيل الزراعية الرئيسة خلال ما لا يزيد على 40 عاماً إذا ما استمرت معدلات تدهور التربة على ما هي عليه الآن.

ثالثا- ملامح الفجوة الغذائية في الدول العربية:

يعد العالم العربي من الدول التي تعاني من مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي في العالم العربي إلى ما بين 1.5% و2.5% سنوياً، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يتراوح بين 4% و5% سنوياً، وحيث إن الطلب على المواد الغذائية في ارتفاع مستمر انعكس ذلك على قيمة الواردات الغذائية والزراعية التي وصلت في عام 2004 إلى 21.7 مليار دولار للسلع الزراعية، ونحو 18.3 مليار دولار للسلع الغذائية، وتتصدر الحبوب والألبان والسكر والزيت قائمة الواردات الزراعية العربية بقيمة 4 مليارات و2.1 مليار و1.38 مليار و1.33 مليار دولار على التوالي، في حين تصدر الخضر والفواكه والأسماك التي يتمتع الوطن العربي في إنتاجها بميزة نسبية[13].

إن واقع حال الدول العربية اليوم يؤشر عجزاً متفاقماً في الغذاء بلغ حدوداً خطيرة وجعل الوطن العربي من أكثر مناطق العالم تبعية ومن أكثرها هشاشة من حيث الآمن الغذائي، فهو يستورد 55 مليون طن من الحبوب سنويا نصفها من القمح إلى جانب 72 مليون طن من الأغذية، وبالتالي الفارق بين الصادرات والواردات الغذائية العربية يصل إلى 17 مليار دولار[14]، ومعضلة الغذاء في الكثير من الدول العربية لا تحتاج إلى توضيح لبيان عمق واتساع الفجوة الغذائية التي يعاني منها العرب اليوم والفجوة الغذائية هي المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية (المستورد - المصدر + المنتج محليا) منقوصا منه المنتج محليا، والمحصلة هي (الواردات الغذائية- الصادرات الغذائية).

وواضح أن هذه المعادلة تصرف النظر عن المعونات الغذائية المجانية، نظراً لانخفاضها وعدم استمراريتها وصعوبة قبولها أحياناً إذا ما علمنا أن معظم المعونات ذات أثمان سياسية واقتصادية باهظة وأحياناً مهينة وعلى حساب الحقوق والكرامة العربية.

ولقد ارتفعت نسبة الاعتماد على الاستيراد لتوفير الغذاء خلال الفترة 1969-1971 من27 % إلى 44.5 % خلال الفترة 1988-1990 (مقابل 10.5 % كمتوسط عام للعالم النامي) [15] ، وأصبحت معظم الأقطار العربية تعتمد على الاستيراد وعلى المعونات الأجنبية في تأمين قسم أساسي من غذائها.

وقد تجلى ذلك في الفجوة الغذائية العربية التي كانت ضيقة في أوائل السبعينيات من القرن الماضي (فترة الطفرة النفطية ومباشرة سياسات الانفتاح)، وبلغت مستويات مخيفة في نهاية الثمانينيات والتسعينيات، حيث انتقلت القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية العربية من حوالي 600 مليون دولار عام 1970 إلى حوالي 8.43مليار دولار عام 1975، ثم استمرت بالتزايد لتبلغ حوالي 10.49 مليار عام 1980، ثم 12.53 مليار دولار عام 1985، ثم ارتفعت عام 1991 إلى 12.16 مليار دولار ثم إلى 13.71 مليار دولار عام 1992 بحيث ارتفع متوسط النصيب السنوي للفرد من الفجوة الغذائية في المنطقة العربية بسرعة لافتة ومقلقة وتضاعف لأكثر من عشر مرات خلال حوالي 15 سنة متنقلاً من 5 دولارات عام 1970 إلى مايتراوح بين 50-70 دولار في السنة خلال عقد الثمانينات وأوائل التسعينات، مع الإشارة إلى أن هذا الرقم الأخير يقفز في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ما يتراوح بين 230-300 دولار، ومن واقع رصد تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية لأهم المجموعات السلعية الغذائية سنة بسنة خلال الفترة (1970-1993) يتضح أنه في الوقت الذي كانت فيه قيمة الواردات السنوية من تلك المجموعات السلعية الرئيسية تتزايد بتسارع هائل وتسجل رقماً اقتربت قيمتها في بعض السنوات من 14 مليار دولار، كانت قيمة الصادرات العربية للمجموعات السلعية نفسها راكدة تقريباً تحوم حول مستويات ضعيفة، وبقيت دوماً اقل من مليار دولار في السنة الواحدة، إن الوطن العربي بوضعه التنموي والاستهلاكي الراهن يعاني عجزاً غذائياً خطيراً وهو حالياً يستهلك من الغذاء أكثر

بكثير مما ينتج، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي (نسبة الكميات المنتجة إلى المتاح للاستهلاك) هي حالياً اقل من 60 % بالنسبة لكثير من المجموعات السلعية الأساسية حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ويعد قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في العالم العربي السبب الرئيسي للفجوة التي تنشأ نتيجة للطلب المتزايد والناشئ نتيجة للزيادة السكانية التي يشهدها العالم العربي في ضوء تناقص الموارد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استيراد الدول العربية بما قيمته 20 مليار دولار سنوياً سلعاً غذائية من الدول الأجنبية، حيت تمثل الواردات الغذائية نحو 16% من قيمة الواردات العربية بشكل عام، وهو الأمر الذي يعني أن الوضع الحالي للأمن الغذائي العربي سيئ، حيث يتراوح حجم الفجوة الغذائية بين 50% في الحبوب و30% في اللحوم والألبان، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحول الدول العربية إلى قوى شرائية هائلة مما يمثل استنزافاً لمواردها المالية يظهر كعجز في موازينها التجارية.

رابعا- تداعيات العجز الغذائي العربي و الإفريقي:

يمكن حصر التداعيات السلبية للعجز الغذائي العربي على النحو الآتي: [16]

1- من الناحية الاقتصادية: إن تخصيص مبالغ من العملة الصعبة تقدر بأكثر من 12 مليار دولار سنويا لتغطية فاتورة هذا العجز، الأمر الذي يعني استنزافا للموارد المالية وإرهاقا للاقتصاد وبخاصة في الدول غير النفطية، وتفاقما في عجز الميزان التجاري وتضخيما للمديونية، ومن ثم تكريسا للتبعية، وإضرارا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وهو ما يعني إخلالا كبيرا للأمن القومي العربي، وعليه فإن تحريك التنمية وخاصة التنمية الريفية المستدامة وتطويرها

والتركيز على تحسين وتطوير الإنتاج الزراعي يعتبر المخرج الوحيد لمواجهة الفجوة الغذائية وتداعياتها.

2- من الناحية الاجتماعية والأمنية: إن سعي قوى الهيمنة الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للتضييق على الحاجات الغذائية للمواطن العربي لإثارة حساسية الفئات الشعبية الواسعة ذات الدخول المحدودة على ارتفاع أسعار وندرة السلع الغذائية، واستغلال ردود أفعالها الغاضبة لتقويض استقرار الأنظمة العربية وحملها على الرضوخ للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والعراق والمناطق العربية الأخرى، إلى جانب تعطيل عملية التنمية الشاملة، واهتمام القيادات العربية بالقضايا الهامشية.

3- من الناحية السياسية: إن العجز الغذائي يعني تكريس التبعية الغذائية والتي تعني بدورها الخضوع لمخططات وأطماع ومصالح الدول المانحة، وأولها الولايات المتحدة الأمريكية ثم الاتحاد الأوروبي، لذلك فإنه غالبا ما يؤدي إلى تهديد أو تقييد أو ابتزاز أو رهن القرار السياسي العربي بدرجة أو بأخرى لتلك القوى الغربية، وفي النهاية يؤدي إلى تبعية سياسية.

إن العلاقة بين التبعية الغذائية والتبعية السياسية هي على درجة من الوضوح بالنسبة للعديد من الدول العربية، وهذا ما ينطبق بشكل مأساوي على العراق اليوم في ظل ما يعانيه من احتلال أمريكي.

أما بالنسبة للدول الإفريقية فإن غياب الأمن الغذائي قد يترتب عليه أثارا سلبية نذكر أهمها في مايلي: [17]

- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.
- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).
- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.

- نقص وسوء التغذية والتي تؤدي إلى انتشار الأمراض.
- تدني مستوى الإسكان.
- ظهور الآفات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة مما يؤدي إلى:
  - اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس.
  - انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة رغبة في الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.
  - قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.
  - انتشار المجاعة.
  - نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.

المحور الرابع: متطلبات الحد من إشكالية الأمن الغذائي.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن قضية الأمن الغذائي تمثل أحد أهم عناصر الأمن الوطني الرئيسة نظراً لما تحمله من أبعاد سياسية وأمنية يمكن استغلالها من قبل الدول المصدرة للغذاء، وعليه فإن مشكلة تحقيق الأمن الغذائي مشكلة تحتاج إلى استخدام حلول منهجية حديثة للتعامل معها و يمكن اقتراح أهمها في التالي:

أولا- متطلبات تنظيمية واجتماعية:

- إعداد برامج تعنى بالأمن الغذائي توزع على الجهات المعنية لتقوم كل جهة بتنفيذ ما يعنيها من البرنامج.
- متابعة تنفيذ البرنامج سنويا من خلالها تقويم الأعمال المنفذة ورسم سياسات سنوية بناء على نتائج هذه الأعمال.
- توجيه المناخ الدولي صوب الحد من الفقر والجوع.

- توجيه مناخ السياسات المحلية صوب الحد من الفقر والجوع.
- تبني الدولة لسياسات تحمل في طياتها أساليب تحقيق الأمن الغذائي.
- تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة.
- إعادة توزيع الدخول بشكل عادل ثم الحاجات الأساسية.
- العمل على دعم مشاريع الإصلاح الزراعي من خلال توفير الأطر القانونية والدعم المالي المناسبين.

ثانيا: متطلبات اقتصادية ومالية:

- تمويل الأعمال العلمية من الموازنة الخاصة بكل جهة منفذة ويمكن للهيئة العامة للبحث العلمي أن تقوم بدعم جزئي لبعض هذه الأعمال.
- الاهتمام بالبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، فهناك عجز في النفقات المخصصة للجهود العلمية في تطوير الزراعة.
- تدعيم المشاريع الصغيرة خاصة تلك التي تصب في تحقيق الأمن الغذائي.
- تعدد مصادر الدخل داخل الأسرة الواحدة.
- الاهتمام بخلق وتنمية فرص العمل المنتج بما يتناسب وقدرات الأفراد.
- توفير القروض الصغيرة وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه القروض.

ثالثا – متطلبات تقنية:

- إدخال مساحات زراعية جديدة للاستثمار من خلال مشاريع إصلاح الأرضي، استغلال الأراضي الصحراوية، التوسع الأفقي والعمودي في زيادة إنتاج الغذاء من خلال إدخال أراضي جديدة في الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية.

- تحسين وسائل تخزين وتسويق المنتجات الزراعية وإعادة النظر في كلفة النقل وأرباح السماسرة وتجار الجملة والذي أصبح يشكل عبء على كل من المنتج والمستهلك.
- تطوير الصناعات الغذائية، فهناك ضعف في الصناعات الغذائية المحلية، وهذا الضعف يقلل من فرص تطوير القطاع الزراعي التقليدي إلى قطاع إنتاجي حديث، ومن أسباب هذا الضعف نقص المواد الأولية وضعف البحث العلمي في مجال التصنيع الغذائي ونقص الأيدي العاملة الفنية وارتفاع كلفة الإنتاج مع تدني مستوى الجودة مما يضعف ميزاتها التنافسية.
- تحسين جودة وسلامة الغذاء المنتج والمصنع محليا، وذلك للحفاظ على صحة المستهلك والسمعة التجارية للمنتج.
- الاهتمام بمواضيع تغذية الإنسان وإحداث كليات علمية في الجامعات تقوم بتخريج الكوادر الفنية اللازمة.
- المحافظة على ما تم إنتاجه من غذاء من خلال استخدام طرق حديثة في حفظ وتخزين الغذاء.
- التصنيع الغذائي للمحافظة على فائض الإنتاج وتحسين فرص تسويقه.
- تغليف الغذاء واختيار مواد التغليف المناسبة والتي تسمح بالمحافظة على جودة وسلامة الغذاء.
- الاهتمام بجودة الغذاء للوصول إلى منتج غذائي محلي منافس في الأسواق المحلية والعالمية.
- الاهتمام بسلامة الغذاء للمحافظة على صحة المستهلك.
- تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز سبل المعيشة والأمن الغذائي في المجتمعات الريفية الفقيرة.
- تنمية الموارد الطبيعية وصيانتها.
- استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج مما يحقق الأمن الغذائي في إفريقيا.
- تفعيل دور المجال البحثي في المجال الزراعي.

- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.
- توفير المساعدات التقنية والتدريب لتمكينهم من القيام ببعض المشروعات الصغيرة.

رابعا- متطلبات أخرى:

- تنمية التعاون والتكامل الإفريقي في مجال الاكتفاء الذاتي حيث يمكن القيام بأنشطة تسويقية للمنتجات الزراعية من أجل تعميق التعاون الإفريقي في مجال تجارة الغذاء.
- توسيع نطاق البنية الأساسية الريفية بما في ذلك القدرات في مجال سلامة الأغذية والصحة النباتية والحيوانات.
- توسيع فرص الوصول إلى الأسواق.
- تعزيز القدرة على توليد المعارف ونشرها (البحوث والإرشادات والتعليم والاتصال).
- ضمان حصول أشد الناس احتياجا على الأغذية من خلال شبكات الأمان وبرامج المساعدة المباشرة الأخرى.
- توفير فرص العمل وتنمية القدرات والموارد الطبيعية. (وهي توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات).
- تكثيف العمالة بما يتماشى والحد من البطالة (من خلال إقامة المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة).
- توفير المناخ من أجل الاستثمار خاصة في المجال الزراعي.
- توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد.
- الاهتمام بالدعم وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعي.
- القيام ببعض التدريبات التي تساعدهم للقيام ببعض الأعمال الحرفية التي تساعد على زيادة دخلهم.
- السعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن.

- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

الخاتمة والتوصيات

يعتبر الأمن الغذائي قضية إستراتجية معقدة ومتعددة الأبعاد ذات جذور وطنية ودولية على حد سواء، ولا يوجد إلى حد الآن حل موحد يمكن استغلاله على المستوى الدولي، ولحل هذه المشكلة من الضروري وضع حيز لوجود برنامج أمن غذائي خاص لكل دولة، والاعتماد على المبادرة الوطنية من خلال المجهودات الدولية مع تهيئة جو دولي موافق.

مع العمل على وضع حد للفقر والمجاعة، وتوزيع عادل للدخل وتثمين الموارد البشرية تبقى على العموم التحديات الهامة والرئيسية في كل المجتمعات. وعليه فإن قضية الأمن الغذائي مهمة مشتركة تواجه جميع الدول، ولتضييق الفجوة الغذائية في الدول العربية نقدم المقترحات التالية:

- استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج مما يحقق الأمن الغذائي العربي.
- تفعيل دور المجال البحثي في المجال الزراعي.
- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.
- تنمية التعاون والتكامل العربي في مجال الاكتفاء الذاتي، حيث يمكن القيام بأنشطة تسويقية للمنتجات الزراعية من أجل تعميق التعاون العربي في مجال تجارة الغذاء.
- تدعيم برامج الأمن الغذائي في ما بين الدول العربية.
- تفعيل السياسات البيئية لمواجهة المؤثرات المناخية التي تحد من الإنتاج الزراعي

وأخيراً فإن العمل على تقليص هذه الفجوة ليس بالأمر المستحيل ولكنه أمر يحتاج إلى تكاتف الجهود والبحث عن حلول منهجية وعملية.

الهوامش:

1. عبد الله الثنيان، معضلة الأمن الغذائي العربي و الاكتفاء الذاتي، موقع إلكتروني:
http://www.alriyadh.com/Contents/24-10-2004/Economy/EcoNews_13531.php
2. التجارة والأمن الغذائي:،لخيارات المتاحة أمام البلدان النامية، موقع إلكتروني:
http\uae.gov.aeuaeagricentIssuesx7353aX7353A10_.htm.htm
3. المرجع السابق.
4. عبد الحافظ الصاوي، مستقبل مظلم للأمن الغذائي في إفريقيا، موقع إلكتروني:
http://alinetfa.maktoobblog.com/?post=398462
5. إمكانات الحصول على الغذاء ومستويات الاستهلاك في الوطن العربي، موقع إلكتروني:
http://www.aoad.orgfoodspossiblerate6.htm.htm
6. فهم ماذا يعني التمتع بالأمن الغذائي، موقع إلكتروني:
http://www.feedingminds.org/level3/lesson2/obj2_ar.htm
7. الوثيقة الإعلامية لمداولات لجنة حقوق الإنسان حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (29-3-2004).
*- المفوضة السامية لحقوق الإنسان سابقاً.
8. فهم ماذا يعني التمتع بالأمن الغذائي، موقع إلكتروني:
http://www.feedingminds.org/level1/lesson2/obj2_ar.htm.
9. المرجع السابق.
10. نضال العبود، مفهوم الأمن الإنساني، موقع إلكتروني:
http://www.menacjamel.maktoobblog.compost=370093.htm
11. أحمد أبو دلو ، المجلة الثقافية، الأمن الغذائي في الوطن العربي، موقع إلكتروني: http://www.ju.edu.jo/old_publication/Cultural68/68/food.htm
12. عبد الحافظ الصاوي، مستقبل مظلم للأمن الغذائي في إفريقيا، موقع إلكتروني:
www.linetfa.maktoobblog.compost=398462.htm
13. أحمد العثيم، الفجوة الغذائية العربية والسعي نحو تحقيق الأمن الغذائي، موقع الكتروني: http://www.al-jazirah.com.sa/2007jaz/mar/19/rj4.htm
14. أحمد جويلي، 17مليار دولار حجم الفجوة الغذائية العربية، موقع الكتروني:
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=12443&P=15

15. عماد علو، العجز الغذائي في الوطن العربي، الإشكالية والتداعيات، موقع الكتروني: http://www.almadapaper.com
16. أحمد جويلي، 17 مليار دولار حجم الفجوة الغذائية العربية من موقع إلكتروني، مرجع سبق ذكره
17. كتوش عاشور، قورين حاج قويدر- ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول الأمن الغذائي الواقع والمأمول-تحت عنون " واقع وأفاق الأمن الغذائي في الوطن العربي " أيام 20/19/18 نوفمبر بجامعة أدرار.